المراد الدليل على الحكم المجمع عليه فيقبل وهو الظاهر ويحتمل ان يكون
المراد الدليل على كونه اجمع عليه فلا يسلم بل مراده على اجماع على حكم يستدل
عليه بالنقل ولعل هذا ما فهمه الشارح ولذا اجبر بقيد قوله والاعتقاد
الكائنة في النفوس اي قوله تعالى ما الدليل على كونه معتقدا كذا واما الحكم
المعتقد فيطلب عليه الدليل وقوله الكائنة في النفوس وصف كاشف
لان الاعتقادات لا يكون الا في النفوس قال القرافي فلم يطلب الدليل على
كونها في النفوس بل على صحة وقوعها في نفس الامر اقول بل يطلب
بدليل على صحة كون الشيء واحدا في نفس الامر الذي هو المعتقد اذا علمت
ذلك تعلم ان في عبارة الشيخ سقطا كما ظهر لك من عبارة القرافي قوله
في نفس الامر تقول هذا الشيء موجود في نفس الامر اي موجود في
نفسه وذاته بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض واعلم ان
الوجود في نفس الامر اعم من الوجود في الخارج اي خارج الاعيان
وكل موجود في خارج الاعيان فهو موجود في نفس الامر كذات زيد وعمرو
والصفات الوجودية كالقدرة والارادة فانها ممكن رؤيتها وليس كل ما هو
موجود في نفس الامر موجودا في الخارج كالامر الممكن والنسب والاحوال فهي موجودة في نفس الامر وليست موجودة في خارج الاعيان
وقولنا خارج الاعيان احترازا عن الخارج عن الذهن فهو عين الوجود
في نفس الامر والنسبة بين الوجود في الخارج ونفس الامر
وبين الوجود في الذهن العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في ذات زيد
التي تتصورها في الذهن فهي لها وجود في خارج الاعيان لانها ممكن
رؤيتها ووجود في الذهن من حيث تصورها ووجود في نفس الامر لانه لا
تحقق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وينفرد
الوجود

الوجود في الذهن عنهما فيما اذا تصور الانسان الكلي كما ذكره له وجود في
الذهن وله وجود له في الخارج وله في نفس الامر وينفرد الوجود في الخارج
ونفس الامر عن الوجود الذهني في ذات المولى اي الطلوع عليها فلها وجود
في الخارج لانها ممكن رؤيتها وفي نفس الامر وليس لها وجود في الذهن لانا لم
نتصورها بكنهها قوله وانما يرد بالنقض اي كما لو قال الانسان عبارة عن
الحيوان فيقال له ينتقض عليك بالزنجي فانه حيوان مع انه ليس بانسان قوله
والمعارضة اي معارضة تعريف بتعريف اخر منقول عن الائمة كما لو قال
الغاصب من الغاصب يضمن لانه غاصب والمغصوب مضمون لانه مغصوب
لانه الغاصب هو من وضع يده بغير حق وهذا وضع يده بغير حق فيكون
غاصبا فنقول يعارض هذا الحد بحد اخر وهو ان الغاصب هو رافع اليد
المحقة وواضع اليد الباطلة وهذا لم يرفع يد المحقة فلم يكون غاصبا كذا
سئل القرافي وعبارة سيدي سعيد فيها فائدة فذكرها ونصها تنبيه
الحد وهو ما له شيء اي له تطلب بالدليل وايتمام عليها برهان وله تقابل
بالمنع بان يقال لا نسلم ان الانسان هو الحيوان الناطق مثلا وله الوجب على
الحاد اقامة الدليل عليه لان المنع استدعا الدليل وطريق المنازعة فيه ان
تعارضه بحد اخر راجح عليه او مساو له او تبين انه غير مطرد او غير
منعكس وفي لفظ اجمال او غرابة كما تقدم هذا في الحدود الحقيقية واما
الحدود اللفظية كما يقال الانسان في اللغة هو الحيوان الناطق والصلاة
في الشرع هي اقوال وافعال مخصوصة فيرد عليه المنع ويحتاج هو الى اقامة
الدليل على ما ذكره وهو المتعلق عند اهل الشرح او اللغة اي الامر كذا بخلاف ما اذا
تعريف الماهية وبيان حقيقتها انتهى بزيادة هارون قوله وله بكر تاكيد
لقوله ظاهرا اي وله يكون ظاهرا عن العقل له ان يرى بعدي اخفى قوله وله عما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)